العرب
الثلاثاء 2021/06/29
السنة 44 العدد 12104

مصر حريصة على الانفتاح على السلطة الإسرائيلية الجديدة

السيسي في أول اتصال هاتفي مع بينيت: إعمار غزة ضرورة لتثبيت الهدنة

يعكس الاتصال بين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت اهتماما مصريا بالانفتاح على السلطة الإسرائيلية الجديدة لما لذلك من أهمية استراتيجية بالنسبة إلى القاهرة، ومنها ما يتعلق بالملف الفلسطيني الذي تحرص على الإمساك بكافة خيوطه.

القاهرة – أجرى الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الاثنين اتصالا هاتفيا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، أبدى من خلاله حرصه على دفع التعاون الثنائي قدما، وتعزيز الاستقرار من خلال العمل على إزالة فتيل أي توتر قد ينفجر في قطاع غزة.

وهذا أول اتصال هاتفي للرئيس السيسي مع بينيت الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في منتصف يونيو الجاري، بناء على اتفاق تناوب مع زعيم "يش عتيد" الوسطي يائير لبيد، أنهى من خلاله حقبة طويلة من تربّع زعيم الليكود بنيامين نتنياهو على عرش السلطة في إسرائيل.

السلطات الإسرائيلية سمحت الاثنين بعبور ثماني شاحنات محملة بأكثر من «300 ألف لتر» من الوقود إلى قطاع غزة

وقالت الرئاسة المصرية في بيان إن الرئيس السيسي أكد لرئيس وزراء إسرائيل الجديد على أهمية دعم الجهود المصرية لإعادة إعمار قطاع غزة بعد قتال دار هناك الشهر الماضي.

وأضاف بيان الرئاسة أن السيسي شدد على "دعم مصر لكافة جهود التوصل إلى حلّ عادل ودائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وصولا إلى تحقيق سلام شامل بالشرق الأوسط".

وتابع البيان "كما شدد الرئيس على أهمية الحيلولة دون تصاعد التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذا أهمية دعم الجهود المصرية لإعادة الإعمار بالمناطق الفلسطينية".

وأفاد بيان من مكتب بينيت بأن الزعيم الإسرائيلي شكر مصر على دورها في التوسط لوقف إطلاق النار الذي أنهى القتال وعلى توسطها من أجل العثور على إسرائيليين فقدوا أو اعتقلوا في غزة. لافتا إلى أن الجانبين سيعملان على ترتيب لقاء بينهما في وقت قريب.

ويقول متابعون إن الاتصال الهاتفي الذي جرى بين السيسي وبينيت يعكس حرصا مصريا على الانفتاح على السلطة الإسرائيلية الجديدة، وقد سبقه تواصل بين وزير الخارجية سامح شكري ونظيره الإسرائيلي يائير لبيد، مشيرين إلى أن الاتصالات على المستوى الأمني لم تنقطع بين الجانبين، لاسيما لجهة التنسيق بشأن سبل تثبيت اتفاق التهدئة في قطاع غزة.

وكان وفد أمني رفيع المستوى، بقيادة نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي نمرود شفير، زار القاهرة الأسبوع الماضي، حيث التقى مدير جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، لبحث الرؤية المصرية بشأن هدنة طويلة مع الجيب الفلسطيني المحاصر.

ونجحت القاهرة في التوصل إلى وقف إطلاق نار بين إسرائيل وحركة حماس في الـ21 من مايو الماضي، بعد 11 يوما من أخطر تصعيد بين الطرفين منذ حرب 2014.

وتدفع مصر حاليا باتجاه تثبيت هذا الاتفاق، من خلال حلحلة القضايا الخلافية المتعلقة بإعادة الإعمار والأسرى، حيث تصر تل أبيب على ربط الملفين معا وهو ما ترفضه حركة حماس بشدة.

وكشفت مصادر مطلعة في وقت سابق أن مصر نجحت في كسر الجمود الحاصل، من خلال التوصل إلى اتفاق أولي بشأن رفع القيود التي فرضتها إسرائيل على القطاع، والعودة إلى ما قبل 10 مايو الماضي.

وبالفعل استأنفت إسرائيل الاثنين إدخال الوقود، الخاص بتشغيل محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة. وقال مصدر في هيئة المعابر في غزة، إن السلطات الإسرائيلية سمحت بعبور ثماني شاحنات محملة بأكثر من "300 ألف لتر" من الوقود، فيما يتوقع دخول عدد آخر من الشاحنات خلال الأيام القادمة.

ويرى مراقبون أن المرونة التي أبدتها تل أبيب والتي توجت باتصال هاتفي بين السيسي وبينيت، لا تعني أن مسألة إعمار غزة ستجري بسلاسة، حيث إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة لا تزال على موقفها لجهة ربط المسألة باستعادة جنديين مفقودين في حرب غزة 2014 وكذلك استعادة مدنيين تسللا كلًا على حدة إلى القطاع.

في المقابل تصر حماس التي لم تذكر تفاصيل عن وضع الإسرائيليين الأربعة بأن المحادثات الخاصة بهم يجب أن تُبنى على أساس مبادلتهم بفلسطينيين مسجونين في إسرائيل لا بالمساعدات. ويعارض رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد منذ مدة طويلة إخلاء سبيل سجناء من النشطاء الفلسطينيين.

ويشير المراقبون إلى أن إسرائيل لا تزال تنتظر ضمانات بشأن سبل الحيلولة دون وقوع المساعدات وأموال إعادة الإعمار في أيدي حماس، وتشاركها في ذلك الإدارة الأميركية.

وتريد إدارة بايدن إشراك الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي يحظى بدعم دولي في إعادة الإعمار في غزة. لكن عباس ليس له نفوذ في غزة منذ انتزعت حماس السيطرة على القطاع في العام 2007.

وقال ناجي سرحان نائب وزير الأشغال العامة والإسكان إنه ستمر شهور قبل أن يتوصل الوسطاء إلى آلية عملية للتمويل.

وأضاف سرحان الذي شارك في محادثات تجري في القاهرة، إنه سيتم رفع الركام المتخلّف من القتال خلال مايو بنهاية يوليو "وأعتقد أننا سنشهد خلال ثلاثة شهور بداية إعادة إعمار غزة وخاصة المباني وبنية الطرق التحتية. هذا هو ما نسمعه".

وكشف سام روز المسؤول عن شؤون غزة في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أن الوكالة أطلقت حملة حجمها 162 مليون دولار من أجل خطط توفير مساعدات سريعة من بينها مساعدات إنسانية للأسر النازحة.

وعندما سئل روز عن الموعد الذي يمكن أن تبدأ فيه إعادة البناء قال "لا يمكنني أن أذكر إطارا زمنيا في الوقت الحالي. فهذا يعتمد على حقائق خارجة عن سيطرتي".

آمال الغزيين معلقة على مصر في الإعمار

وتسعى مصر من خلال تثبيت وقف إطلاق النار وإطلاق ورشة الإعمار التأكيد على إمساكها بكافة خيوط الملف الفلسطيني، الذي حاولت العديد من القوى الإقليمية الاستثمار فيه على مدى السنوات الماضية.

وتعهدت كل من مصر وقطر بمبلغ 500 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة الذي يعتمد ثلثا سكانه البالغ عددهم نحو مليوني نسمة على المساعدات.

ودمر 2200 منزل ولحقت أضرار بنحو 37 ألف منزل بسبب الضربات الإسرائيلية.

شروط تعجيزية تدمّر السلة الغذائية في غزة

غزة – أتلف مزارعون فلسطينيون في قطاع غزة الاثنين محاصيل زراعية، رفضا للشروط التي وضعتها إسرائيل لتصديرها.

جاء ذلك في وقفة احتجاجية أمام مقر "أونسكو" (المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط)، بمدينة غزة.

ووضعت إسرائيل مؤخرا شرطا وصف بالتعجيزي للسماح بتسويق محصول الطماطم في الضفة الغربية، وذلك برفع الغطاء الورقي الأخضر (العنق-القمعة) الذي يعلو كل حبّة.

واستعرض المزارعون خلال الوقفة، محاصيلهم وخاصة الطماطم. وشرع بعض المزارعين بإتلاف محاصيلهم وإلقائها أرضا، بعد فسادها وتضررها جرّاء منع التصدير.

وقال أدهم البسيوني المتحدث باسم وزارة الزراعة في غزة، "إن هذه الوقفة الاحتجاجية، تأتي للتعبير عن الكوارث التي خلّفتها السياسة الإسرائيلية وتداعياتها على القطاع الزراعي، بدءا من العدوان الأخير الذي استمر لنحو 11 يوما، ومرورا بإغلاق المعبر بشكل جزئي ومنع التصدير لمدة 50 يوما".

وتابع "بلغت خسائر المزارعين جرّاء إغلاق المعبر التجاري، ومنع التصدير ما يزيد عن 20 مليون دولار أميركي".

وبيّن أن الشرط الذي وضعته إسرائيل لتصدير الطماطم يؤدي إلى "تقصير عمر الثمرة، وضرب جودتها خلال التسويق".

وأكد رفض المزارعين للشروط الإسرائيلية، مشيرا إلى أنهم سلّموا مقر الأمم المتحدة، لائحة تشمل رفض المزارعين للشروط الإسرائيلية.

بدوره، قال المزارع يعقوب الأسطل إنه "يطالب بفتح المعابر والسماح بتصدير المحاصيل الزراعية، ما يوفّر حياة كريمة لقطاع المزارعين".

وأضاف خلال مشاركته في الوقفة إن "المزارعين باتوا من أصحاب الديون جرّاء الخسائر التي تكبدوها من منع التصدير".

وأوضح أن الشروط الإسرائيلية تسببت في "تدمير السلة الزراعية في قطاع غزة".

سوريون يكتوون مجددا بنار الأسعار وسط لامبالاة النظام

دمشق – تتوالى قرارات الحكومة السورية برفع أسعار المواد الأساسية لتعمّق من الأزمة المعيشية التي يعاني منها السكان في مناطق سيطرتها، وبعد قرارين مفاجئين برفع أسعار الدواء والخبز، أعلنت وزارة التجارة الأحد عن حزمة جديدة طالت هذه المرة مادتي السكر والأرز بنسبة تفوق 66 في المئة.

وتأتي هذه القرارات بعد نحو شهر من إسدال الستار على انتخابات رئاسية وصفتها المعارضة والقوى الغربية بالمسرحية لتجديد ولاية الرئيس بشار الأسد، والتي حصل من خلالها على أكثر من 95 في المئة من نسب التصويت.

وكان النظام السوري حرص في الفترة التي سبقت الانتخابات على الترويج لانفراجة في الأزمة الاقتصادية، من خلال إعلان جملة من القرارات للسيطرة على التضخم الجاري جراء تهاوي العملة المحلية (الليرة) أمام الدولار الأميركي.

وقد عمدت حليفتا النظام طهران وموسكو إلى دعمه في هذه العملية من خلال تأمين وصول بعض المواد الأساسية وبينها الوقود إلى مناطق السيطرة الحكومية، لكن ما إن أسدل الستار على الاستحقاق الانتخابي حتى بدأت تتكشف الوقائع أمام المواطن السوري.

ويقول نشطاء إن النظام كان يخشى من إقدام نسبة كبيرة من الموالاة على مقاطعة الانتخابات كرد عقابي على الأوضاع المعيشية التي يواجهونها، فتم اتخاذ جملة من الإجراءات هي بمثابة "فقاعات" للتسويق لتحسن "وهمي"، وما إن تم تجاوز مطب الاستحقاق حتى عادت الحكومة إلى الترفيع في الأسعار لمواجهة العجز المالي الذي تعانيه.

وأعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تحديد سعر الكيلوغرام الواحد من مادتي السكر والأرز بألف ليرة سورية، ارتفاعا من 600 ليرة.

وقال خبراء اقتصاد إن رفع سعر المواد التي تباع بأسعار مدعومة كان متوقعا، خاصة بعد البطء في توزيعها، يترافق ذلك مع وضع "آلية جديدة" لتوزيع الخبز، قد تؤدي أيضا إلى تقليص الحصص اليومية.

وأقرت الحكومة في وقت سابق إلحاق بيع مادة الخبز عبر البطاقة الذكية بداعي "الحد من الهدر في الخبز المدعوم".

وقبل أكثر من أسبوع رفعت الحكومة السورية أسعار الدواء بنسب وصلت إلى 50 في المئة للمستهلك، في وقت تواجه فيه البلاد ظروفا وبائية صعبة على خلفية تفشي وباء كورونا.

ونقل موقع "روسيا اليوم" عن مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة السورية قولها "إن اللجنة الفنية العليا للدواء قررت تعديل أسعار الدواء، حيث أرفقت قوائم تضم 11.819 صنفا دوائيا تم رفع سعره".

وكانت وزارة الصحة رفعت في عام 2020 أسعار الأدوية بنسب وصلت في بعض الأصناف إلى 500 في المئة.

ويرى متابعون للشأن السوري أن قرارات الحكومة السورية التي لا تخلو من اعتباطية تعكس عمق تخبط النظام، وحالة الاستنزاف التي يعيش على وقعها، محذرين من الغليان المتصاعد داخل حاضنته الشعبية.

ويشير المتابعون إلى أن اليوم هناك أكثر من 80 في المئة من المواطنين في مناطق سيطرة النظام يعانون من الفقر، وأن مثل هذه الزيادات في أسعار المواد المدعمة من شأنها أن تزيد من نقمة الشارع وتهدد بثورة جديدة من الداخل لن تكون كسابقتها لأنها هذه المرة ستنفجر من داخل صفوف "الموالاة".

تنازع من أجل رغيف خبز

شمال لبنان يواجه مصيره بمفرده في غياب الدولة

طرابلس – تزداد وطأة الأزمة الاقتصادية سوءا على شمال لبنان، مقارنة بغيره من المناطق، وسط حالة من التشاؤم تسود السكان.

ولم يعمل طه رز سوى ثلاثة أيام خلال أكثر من شهر في مخبز بمدينة طرابلس اللبنانية، بسبب نقص مادة الطحين، فضلا عن تراجع الإقبال على باقي المصنوعات من الحلويات.

ويقول رز إن المخبز قلص عدد العاملين من 25 إلى اثنين وإنه لم يعمل سوى ثلاثة أيام منذ عطلة عيد الفطر في منتصف مايو كان آخرها خبز صينيتين من الحلويات قيمتهما 50 ألف ليرة لبنانية تعادل 3.30 دولار فقط بسعر السوق غير الرسمية.

ويضيف رز (33 عاما)، الذي يعول ابنتيه وتنتظر زوجته أن تضع طفلها الثالث قريبا، إنه اعتاد العمل لكنه الآن يقترض لكي ينفق.

واعتاد المخبز شراء الطحين بالطن لكنه يشتري المستلزمات مثل السكر والسمن بأكياس صغيرة تحتوي على بضعة كيلوغرامات بعد أن تبخر الطلب على إنتاجه من الحلوى وقلص الناس إنفاقهم ليقتصر على الضروريات فقط.

ويرى بوجار هوشا مدير منظمة الإغاثة كير الدولية في لبنان "أن شمال لبنان تضرر أكثر بكثير من مناطق لبنان الأخرى. الوضع في غاية المأساوية"، لافتا إلى أن أعدادا كبيرة من الأعمال أغلقت أبوابها وفقد من يعملون بها وظائفهم.

وحتى بالنسبة إلى من لا يزالون يعملون أصبحت قيمة المرتبات بالدولار عُشر ما كانت عليه في 2019 بينما يتوالى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بلا هوادة.

ويقول البنك الدولي إن الانهيار الاقتصادي في لبنان من أكثر الانهيارات التي شهدها العالم حدة في التاريخ الحديث.

وتقول حكومة تصريف الأعمال إنها لم يعد في وسعها استخدام احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية لدعم السلع الغذائية والوقود.

وتأمل الحكومة أن تقدم دعما ماليا للأسر الفقيرة في إطار خفض الدعم لكنها قد لا تملك الموارد الكافية أو السلطة السياسية لتحقيق ذلك.

ويقول هوشا إن نسبة من يعيشون في فقر ويحتاجون للمساعدات الغذائية قد تبلغ هذا العام 70 في المئة في مختلف أنحاء البلاد بما يرغم جماعات الإغاثة على العمل بسرعة لإعادة توجيه عملياتها.

نسبة من يعيشون في فقر ويحتاجون للمساعدات الغذائية قد تبلغ العام الجاري 70 في المئة في مختلف أنحاء لبنان

ويضيف "عندما دخلت كير الدولية لبنان، دخلنا فعليا لدعم اللاجئين السوريين"، مستدركا بأنه مع بروز الأزمة اللبنانية "عدلنا إستراتيجياتنا وأعدنا توجيه مواردنا".

وكانت وطأة الزيادة في الفقر شديدة على الصغار والكبار على السواء. فقد ترك شادي اللبابيدي (16 عاما) المدرسة قبل أكثر من عام للعمل بدوام كامل في إصلاح السيارات بغاية مساعدة والديه.

ويحصل شادي على ما بين 75 ألفا و100 ألف ليرة أسبوعيا أي أقل من سبعة دولارات. وتدور حياته حول العمل والنوم لكنه يحلم بالخروج من طرابلس لرؤية لبنان من مدينة بعلبك القديمة في سهل البقاع إلى أشجار الأرز الشهيرة في جبال لبنان.

ويقول الفتى إنه يريد عملا دائما معقولا يدر من المال ما يساعد به والديه وأن يعيش على حد قوله مثل بقية الناس بدلا من أن يعيش "هذه الحياة البائسة".

وفي شقة مكونة من غرفة واحدة بالدور الأرضي تعيش نزهة حمزة (73 عاما) مع ابنها العاطل عن العمل وابنتها المصابة بمتلازمة داون.

وتحاول المرأة، التي عاشت أحداث الحرب الأهلية اللبنانية على مدار 15 عاما، كسب بعض المال من خلال فرز أوراق الكروم ولفها في حزم لبيعها في متاجر البقالة وتحصل على 2000 ليرة (13 سنتا) لكل كيلوغرام. وقالت إنها تأكل عندما يتوفر لها المال وعندما يتعذر الحصول عليه لا تأكل.

ويتزايد اعتمادها مثل آخرين تضرروا من مدى الانهيار في لبنان وسرعته على المساعدات إذ تحصل على دعم نقدي شهريا من منظمة كير في ضوء إخفاق ساسة لبنان في الاتفاق حتى على أول خطوة لازمة لتقديم العون وهي تشكيل حكومة جديدة للتصدي للأزمة.

ويقول هوشا "الأمر أشبه بمملكة غياب.. غياب دعم المؤسسات للمواطنين"، مشيرا إلى الشلل السياسي الذي دفع قطاع الإغاثة للتدخل لسد الفراغ وتوفير المساعدات الطارئة.

وأضاف "الوضع أشبه بما يحدث بعد الحرب. وكأن حربا كانت تدور قبل أسبوعين أو أربعة أو ستة أسابيع. لا توجد آليات ولا توجد مؤسسات".